2009

مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية المنازعات و حفظ السلام في إفريقيا

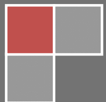


Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي

دارفور و المواقف العربية من الأزمة

إعداد: حبيبة محسن

Arab Forum for Alternatives (AFA)
منتدى البدائل العربي للدراسات



دارفور و المواقف العربية من الأزمة

تعد أزمة دارفور من أهم الملفات الموضوعة على أجندة المجتمع الدولي مؤخراً، و التي أثارت الكثير من الجدل داخل و خارج الوطن العربي. و عليه، يهدف هذا التقرير إلى استعراض جذور الأزمة بشكل سريع، بالإضافة إلى بيان المواقف العربية من أزمة دارفور، و ذلك على ثلاث مستويات: مستوى السياسات الخارجية للدول العربية بشكل منفرد، و مستوى النظام العربي الرسمي المتمثل في جامعة الدول العربية، و أخيراً على مستوى منظمات المجتمع المدني العربية.

- **خلفية حول الموضوع:**

تتحدث التقارير و وسائل الإعلام المختلفة عن الكارثة الإنسانية التي يعيشها إقليم دارفور، وسط صمت و لا مبالاة من الدول العربية و المجتمع الدولي: فقد شهد الإقليم منذ اندلاع النزاعات المسلحة في 2003 نزوحاً لأكثر من مليون مواطن من سكان الإقليم إلى دول الجوار، و على رأسها دولة تشاد المجاورة، بالإضافة إلى ووجودهم في معسكرات اللاجئين البائسة، و افتقادهم إلى الوسائل الضرورية للحياة. إلى جانب تعرض شرائح واسعة منهم- مثل النساء و الأطفال- إلى أخطار الاعتداءات المتكررة عليهم.

و ارتبطت معاناة سكان الإقليم في العديد من التقارير بميليشيات "الجنجويد"، التي يُزعم ارتباطها بالحكومة المركزية في الخرطوم. حيث تواردت الأخبار عن كون هذه الميلشيا أخطر من مجرد عصابات مسلحة أو مجموعة من قطاع الطرق، بل يتم غالباً تحميلها مسئولية ممارسة "التطهير العرقي" و "الإبادة الجماعية" لسكان الإقليم.

و في خلفية هذا المشهد، و أخذاً في الاعتبار أيضاً الأزمات الطاحنة التي مر بها النظام السوداني في الفترة الأخيرة –مع مواجهته لمشكلة جنوب السودان- من المهم ملاحظة مخاطر التدخل الأجنبي سعياً لاستثمار مشكلة الإقليم الداخلية لتحقيق المزيد من المكاسب، كما سنرى لاحقاً.

غالباً ما يُنظر للصراع الدائر في إقليم دارفور بغرب السودان على أنه صراع إثني في جوهره، بين الحكومة المركزية السودانية في الخرطوم –ذات الأصل العربي- و من تدعمهم من القبائل العربية المحلية من سكان الإقليم، على حساب القبائل الأخرى المنتمية إلى أصول عرقية إفريقية. الأمر الذي نجده –بعد نظرة مدققة- أن وجهة النظر سطحية إلى حد كبير، حيث أن جميع الأطراف المتحاربة داخل الإقليم هي أطراف متساوية في الفقر و التهميش، بالإضافة إلى الإسلام السني-على عكس الحال في مشكلة جنوب السودان- و استخدامهم للغة العربية على الرغم من وجود لهجات محلية أخرى.

و إقليم دارفور ذو مساحة شاسعة تُقدر بخمس المساحة الكلية للسودان، و يسكنه حوالي ستة ملايين نسمة تقريباً، و هو مقسم إدارياً إلى ثلاث ولايات: شمال، و جنوب، و غرب دارفور. و يقع على الحدود مع ثلاث دول هي ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى. و من المهم الإشارة إلى أن هذا الإقليم تحديداً غني بالثروات الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة، إلى جانب موقعه الاستراتيجي: فيعتقد أن لديه احتياطي نفطي كبير، و مخزون هائل من الغاز الطبيعي، إلى جانب مخزون وافر من اليورانيوم و النحاس.

ويمثل إقليم دارفور، نظراً لحدوده المفتوحة ولمساحته الشاسعة ولوجود قبائل عديدة لها امتدادات داخل دول أفريقية أخرى، منطقة صراع مستمر. وقد تأثرت المنطقة بالصراع التشادي-التشادي والصراع التشادي-الليبي حول شريط "أوزو" الحدودي، وبالصراعات الداخلية لأفريقيا الوسطى. فراجت في إقليم دارفور تجارة السلاح، كما تفاعلت قبائل الإقليم مع تلك الأزمات. كما يعج الإقليم أيضاً مسرحاً خلفياً لكل الصراعات و الخلافات التشادية الداخلية.

وقبائل دارفور متعددة وتنقسم إلى أعراق زنجية وحامية وسامية، وجميع سكانها مسلمون ديناً، ويقطن في الريف 75% منهم، بينما يمثل الرعاة الرحل حوالي 15%، و من الجدير بالذكر أن السكان من الإثنيات الإفريقية هم في أغلبهم من المزارعين، بينما تعتاش معظم القبائل العربية من الرعي و التجارة. و تاريخياً، كانت المنازعات تنشب بين المزارعين و البدو الرحل، خاصةً خلال مواسم الجفاف، فكان المزارعون يتهمون البدو بالاعتداء على أراضيهم ومحاصيلهم الزراعية، و كان دائماً ما يتم احتواء هذه الخلافات في إطار النظام القبلي و الأعراف التقليدية، و يكون الحل مقبولاً و مرضياً لجميع الأطراف المتنازعة. إلا أن مع تولي نظام الإنقاذ الحكم في الخرطوم على إثر انقلاب 1989، عمل النظام ليس فقط على استمرار تهميش هذا الإقليم، و عدم الاهتمام بتنميته و توفير الخدمات الأساسية من صحة و تعليم و خلافه به- و هو ليس بجديد على الحكومات المركزية السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1956- بل و عمل أيضاً على إضعاف النظام القبلي المحلي. و بدلاً من أن تعمل على حل هذه النزاعات في ظل سيادة القانون، عملت على دعم القبائل العربية و مدها بالسلاح، حيث تبين أنها سلحت عدداً كبيراً من ميليشيات الجنجويد العربية.

و على خلفية التوترات المتصاعدة في دول الجوار، و عدم قدرة النظام المركزي في السودان على ضبط الحدود مع دول الجوار، تدفق السلاح إلى إقليم دارفور و نشطت تجارته هناك، و عمل المزارعون أيضاً على تسليح أنفسهم بعدما تبين لهم أن النظام في الخرطوم لن يساعد في حل هذا النزاع.

- **خريطة القوى السياسية في دارفور:**

بالإضافة إلى تلك الصراعات القبلية التقليدية التي كانت تدور و تختمر تحت السطح، من المهم رسم خريطة القوى السياسية المؤثرة داخل الإقليم. فمن المعروف أن الإقليم- تقليدياً- كان موالياً لحزب الأمة برئاسة أسرة المهدي، و إن كان قد تأثر أيضاً بعدد من القوى مثل الحزب الشيوعي السوداني، و الإخوان المسلمين من أنصار حسن الترابي. وقد دعم الإسلاميون من أبناء دارفور انقلاب 30 يونيو/ حزيران 1989 الإسلامي،

وانخرطوا في مؤسساته. ولكن عدم وجود أي مشروع تنموي لدارفور وأسلوب القبضة الحديدية الذي استخدمته الحكومة في التعامل مع دارفور والصراعات بين أطراف النظام، قد أدى إلى ابتعاد أغلب الدارفوريين عن الحكم، كما أدى إلى فقدان ثقة الشارع الدارفوري بشكل عام في النظام المركزي بالخرطوم.

وفي ظل انحسار النفوذ التقليدي لحزب الأمة بدارفور، و تراجع نفوذ الإسلاميين فيها, بدأت في الظهور تيارات جديدة أكثر ثورية. و مع انفجار الأوضاع عام 2003 تحت تأثير العوامل آنفة الذكر، ظهر عدد من حركات التحرر ذات قيادات مختلفة، و يمكن إجمالها في حركتين كبريين: حركة " العدالة و المساواة" بقيادة خليل إبراهيم، و الذي كان قيادياً بحزب المؤتمر الوطني الحاكم بل ووزيراً لدى حكومة الإنقاذ حتى وقت قريب، و حركة "تحرير السودان، بقيادة أمينها العام مني أركوي ميناوي، و الحركة ترتبط بشكل وثيق بحركة "تحرير جنوب السودان"، التي قادت تمثيل مطالب الجنوب السوداني في مواجهة حكومة الخرطوم.

الحكومة من جانبها تعاملت مع التمرد باستخفاف في البداية، وأصرت على أنه هجمات من قبل قطاع الطرق، وهي بهذا قد أغلقت الأبواب أمام أي حل سياسي في بداية الصراع. وفي المراحل اللاحقة ركزت الحكومة على أن حركة تحرير السودان مدعومة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وإريتريا وأطراف خارجية أخرى، ذكرت منها بعض عناصر الجيش والمخابرات الليبية والتشادية؛ وأن حركة العدالة والمساواة إنما هي من بنات أفكار وتنفيذ خصمها اللدود حسن الترابي، الذي كان دوماً ما يحاول تبني مطالب حركات التمرد تحت شعارات العدالة و المساواة، لكي يكسب أرضاً ضد نظام البشير القائم.

ففي عام 2003، بدأت الميليشيا التابعة لحركتي العدالة و المساواة و حركة تحرير السودان هجوماً على عدة بلدات في دارفور، وطالبتا حكومة السودان المركزية بالمشاركة في السلطة والثروة والتنمية، إضافة إلى تجريد ميليشيا الجنجويد من السلاح. رفضت الخرطوم ذلك وشنّت هجوماً رئيسياً في يونيو من العام نفسه، حيث استمرت المعارك لفترة طويلة على رغم اتفاقات وقف إطلاق النار المتكررة. هاجمت ميليشيا الجنجويد المدنيين مرات عديدة مرتكبةً العديد من المجازر ومسببةً أزمة إنسانية كبيرة، إذ تشرّد أكثر من 4،1 مليون مدني وأقاموا في مخيمات لجوء أو داخل الأراضي التشادية في كارثة إنسانية غير مسبوقة.

بعد حوالي عام ونصف من اندلاع العمليات المسلحة في دارفور تدهور الوضع في هذا الإقليم تدهورا مريعا, حيث تكاد العمليات العسكرية بين قوات الحكومة والمتمردين تكون قد توقفت؛ بينما ازدادت وتوسعت العمليات ضد المدنيين والقائمة على أسس عرقية وقبلية.

وتنسب معظم العمليات ضد المدنيين إلي مليشيات الجنجويد، التي تزعم التقارير أنها تتلقى الدعم من قبل دوائر نافذة في الحكم لمحاربة التمرد، وإن كان يبدو أنها تتحرك

وفق حسابات خاصة بها. إن كل هذه العوامل أدت إلى تحويل الصراع من طابعه كمعارضة مسلحة لحركات سياسية ضد الحكومة المركزية إلى كونه حرباً أهلية فعلية بين أبناء الإقليم، تلعب أيادي أجنبية فيه دوراً فاعلاً لحساب مصالحها الخاصة.

و من اللافت أن البيانات السياسية لحركة تحرير السودان و حركة العدالة و المساواة تتحدث عن التهميش الذي تعرض له إقليم دارفور واستبعاد أبنائه من قسمة السلطة، وانعدام الخدمات الأساسية فيه، كما تنتقد هيمنة ما تسميه بالوسط النيلي (أي أبناء وسط السودان) على أقدار السودان، وتنادي بحكم ذاتي موسع، وإعادة بناء السودان على أسس جديدة، وتقول بأن الاضطهاد الوحشي والتطهير العرقي المدعوم من قبل النظم الحاكمة في الخرطوم ترك سكان دارفور بدون أي خيار سوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة.

ويبدو واضحا من خلال ذلك انخراط عناصر إقليمية مختلفة في الصراع الدائر في دارفور، حيث نسبت أقوال لمسئولين بالحكومة السودانية يتهمون فيها عناصر من المخابرات التشادية والليبية ودولة إريتريا بدعم التمرد، بينما تتهم حركات التمرد الحكومة التشادية بمحاباة الخرطوم.

و من الجدير بالملاحظة أن هذا الصراع في دارفور فتح نافذة تطل من خلالها قوى الاقتصاد الكبرى في العالم على تلك المنطقة، لما تحتويه من ثروات طبيعية مهمة. حيث لا يستبعد تحرك قوى صناعية كبرى مثل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية- بشركات نفطهما العملاقة- من أجل السيطرة على الثروات الاقتصادية للإقليم، الأمر الذي يتضح من خلال تحرك القوتان داخل مجلس الأمن تجاه القضية السودانية.

كما تتهم الحكومة السودانية إريتريا بشكل أساسي بأنها تدعم مقاتلي دارفور، في الوقت الذي تنفي فيه أسمرا ذلك. وإن كان من الوارد أن النظام الإريتري- الذي أصبح معزولا بشكل كبير- قد يلعب دورا واضحا في غرب السودان، من خلال توفيره الدعم لهذه الفصائل؛ بل و تزعم بعض التحليلات عمله أيضا كحلقة وصل بين بعض هذه الحركات وإسرائيل. الأمر الذي تنفيه بشدة الحركات الدارفورية.

- **مواقف الدول العربية من قضية دارفور:**

من الملاحظ من خلال متابعة الأخبار و الاجتماعات التي تتم فيما يخص الملف الدارفوري القصور الكبير، بل و ربما قلة الاهتمام التي يُقابل بها هذا الملف، مقارنةً بقضايا كبرى أخرى شغلت الرأي العام العربي، و لا تقل أهمية في خطورتها عن هذه القضية. فقد ذهب عدد كبير من المحللين السياسيين إلى القول بأن موقف الدول العربية تجاه ملف دارفور هو موقف رد الفعل، و ليس "الفعل" أو المبادرة. و هو الأمر الذي نجده واضحاً في سياسات عدد من الدول العربية المشاركة في الأزمة، كما على المستوى الرسمي للنظام العربي. و من اللافت حجم الاهتمام الذي حظيت به القضية من جانب الدول العربية و النظام العربي الرسمي منذ التلويح

بورقة إصدار المحكمة الجنائي الدولية بمذكرة لإلقاء القبض على الرئيس السوداني عمر البشير في مارس 2009.

فعلى مستوى السياسات الخارجية للدول العربية، و أولها-بطبيعة الحال- فيما يخص الشقيقة الكبرى لكل الدول العربية، و توأم السودان على وجه الخصوص، وهي مصر. فرغم أن المصادر الرسمية المصرية تؤكد أن مصر لم ولن تكون بعيدة يومًا عما يجري بالسودان، و أنها تتابع تطورات الأوضاع بها والمفاوضات الجارية بهدف التوصل إلى حل سياسي لكافة مشاكله، إلا أن هذه المصادر ذاتها قد اعترفت بأن دورها يقتصر –حتى فترة قريبة- على مجرد الملاحظة و المتابعة عن كثب، و أنه ليس لمصر أي دور في المفاوضات بين الأطراف السياسية المختلفة لأزمة دارفور. و اكتفت فقط بالتأكيد على أن مصر أوصت دوما على تجنب السودان مخاطر أية إجراءات تستهدف المساس بأمنه واستقراره ووحدة أراضيه وشعبه. وإنها أكدت هذا الموقف على كافة الأصعدة، إقليميًّا ودوليًّا، وبصفة خاصة مع الأطراف والدول المعنية مثل الولايات المتحدة ودول أوروبية تعنى بالشأن السوداني؛ وشددت على خصوصية السودان، ومدى ما يمثله لها من ارتباط بمصالحها وأمنها القومي، وضرورة التوصل إلى حل سياسي ينهي الحرب الأهلية ويحقق مصلحة كل أبناء السودان في إطار السودان الموحد. و في هذا الصدد، لم تكن مصر مهتمة بما يكفي بمشكلة دارفور، خاصةً في بداية الأزمة و تسليط الأضواء على مشكلة الجنوب السوداني، باعتبار أن حركات التمرد بدارفور ما هي إلا وريقات ضغط في يد الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، تضغط بها لإضعاف نظام البشير و إجباره على تقديم تنازلات أكبر خلال مفاوضات السلام.

و لكن مع تفجر الأوضاع بشكل غير مسبوق داخل الإقليم، و تدخل بعض الجهات الدولية فيه مثل الاتحاد الإفريقي، بدا واضحاً مدى ضعف- أو ربما لامبالاة- السياسة المصرية تجاه دارفور، حيث أوضحت المصادر الرسمية المصرية أن ملف دارفور متروك لآلية ووساطة الاتحاد الأفريقي، والرئيس التشادي إدريس ديبي، معتبرة أنه يحظى بمصداقية وقبول من كل الأطراف، كما أن مصر تثق بدوره واهتمامه بالتوصل إلى حل عادل لهذه المشكلة. و كان تفسير هذا الضعف الواضح تجاه هذا الملف المهم –وفقاً للمصادر المصرية الرسمية و لعدد من المحللين السياسيين- هو أن مصر فضلت عدم التدخل لعدم تضخيم المشكلة وإعطاء وزن لها أكثر مما تستحق، و أنها لم تتصل أو تلعب أي دور تجاه تيارات التمرد في دارفور باعتبار أن هذه مشكلة بين الحكومة وهذا الإقليم.و إن كانت مصر قد حرصت -خاصةً في الآونة الأخيرة- على التشاور مع دول أوروبية فاعلة في هذا الموضوع بهدف إقناعها بعدم اتخاذ أي إجراء تصعيدي في مواجهة الحومة السودانية، و تجنب التورط عسكرياً في الإقليم.

و مع إصدار المحكمة الجنائية الدولية قائمة بالاتهامات بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور بحق الرئيس السوداني عمر البشير، ثار لدى مصر اهتماماً أوسع بالقضية: فبعدما كانت تكتفي بلعب دور المراقب أو المتابع للقضية من بعيد، بدأت تلعب دوراً أكثر إيجابية من خلال لعب محاولات فعلية للوساطة بين الفصائل المختلفة لحركات التحرر في دارفور، بهدف التأثير عليها لتوحيد موقفها التفاوضي كخطوة أولى للدخول في مفاوضات سلام مع الحكومة السودانية؛ و هو الدور الذي فشلت قطر في لعبه- و الذي كان من المنتظر منها أن تقوم به عقب إطلاق مبادرتها و تفويضها من جانب جامعة الدول العربية-.

فتعليقاً على قرار المحكمة الجنائية الدولية، بدأ النظام المصري محاولات التفاوض مع المنظمات الدولية – و على رأسها الأمم المتحدة- من أجل وقف العمل بقرار إلقاء القبض على البشير أو تجميد العمل به، محذراً في الوقت ذاته من عواقب ذلك التصعيد على الأوضاع الأمنية في دارفور.

المهم هنا هو أن ذلك التحرك و الاهتمام المصري غير المعهود –خاصةً في ذلك التوقيت المتأخر- قد أثار عدداً من التساؤلات تتعلق بتوقيت هذا التحرك ودوافعه وعلاقته بالمبادرة القطرية المفوضة من الجامعة العربية. و يفسره عدد من المحللين السياسيين بحزمة من الأسباب، نجملها فيما يلي: أولاً، تجدد المخاوف المصرية تجاه "سيناريوهات تقسيم السودان"، وانعكاس ذلك على الأمن القومي المصري؛ ففي الغالب تجددت تلك المخاوف بشكل كبير مع تشكك النظام المصري في قدرة النظام السوداني على احتواء الأزمة بمفرده، في ظل إصدار هذا القرار.

ثانياً، ربط عدد من المحللين توقيت ذلك التحرك بزيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة، و رغبته في إحداث تطورات إيجابية في الملف السوداني، الذي كان من المحتم مناقشته مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما. أما عن السبب الثالث، فمن المهم الإشارة إلى أن بعض التحليلات ترى أن هذا التحرك المصري المفاجئ ما هو إلا محاولة منها لاستعادة دورها "الريادي" شبه المفقود، بعد الأداء الهزيل لسياستها الخارجية في عدد من الأزمات التي واجهت الوطن العربي في الفترة الأخيرة (و على رأسها أزمة الحرب الإسرائيلية على غزة الأخيرة). بل و تمادى بعض المحللين في تفسير هذه النقطة الأخيرة، فاعتبروا أن الدبلوماسية المصرية – بذلك التحرك- تحاول أن تسد الطريق على المبادرة القطرية و الدور القطري في السودان، بعد النجاحات الأخرى المتعددة التي حققها خلال الفترة السابقة، و التي لعبت فيها السياسة القطرية دوراً فعالاً في حل الأزمات العربية: مثل الوساطة بين الفرقاء اللبنانيين، و الدور الفعال إبان الحرب على غزة، و غيرها... إذن، فيذهب هؤلاء إلى أن التحرك المصري جاء كرد فعل أكثر منه مبادرة لإغلاق الباب أمام المبادرة القطرية، خاصة أن أزمة دارفور مندلعة منذ سنوات ولم تتحرك لها القاهرة.

على أن ذلك التفسير الأخير رُفض من جانب عدد آخر من المحللين، و اعتبروا أن الجهود المصرية جاءت "مكملة" للدور القطري، باعتبار أن الدبلوماسية المصرية أكثر خبرة و علماً و أقرب إلى التفاعلات السياسية السودانية من الدبلوماسية القطرية، كما سوف نعرض لاحقاً.

ربما كان من المناسب هنا الحديث أيضاً عن الدور و السياسة القطرية تجاه أزمة دارفور بشكل أكثر تفصيلاً، فمع إحساس قطر المتنامي بـ"حيوية" سياستها على الساحة العربية، و خاصةً مع نجاحها في احتضان مؤتمر المصالحة الوطنية اللبنانية، و لعب أدوار فاعلة في عدد من القضايا الأخرى كالملف اليمني و الفلسطيني، خاصةً وقت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، كانت قطر قد تقدمت بمبادرة لاحتضان مفاوضات السلام السودانية- السودانية، و هي المبادرة التي باركتها جامعة الدول العربية.

و ربما كان من المفيد الإشارة إلى أبعاد و حدود الدور القطري في احتواء الأزمة السودانية في دارفور، فعلى صعيد أول، تتمتع كقطر بسمعة طيبة و ثقة كبيرة بين مختلف الفصائل السودانية، الأمر الذي يجعلها قادرة على لعب دور فعال في الوساطة بين الحكومة السودانية و الفصائل الدارفورية. و لكن من الواضح أن هذه الحيوية البادية في السياسة القطرية على الساحة العربية لها ما يحدها: حيث يعيب الكثير من المحللين على المفاوضات القطرية أنها لم تمثل سوى حركة تحرر سودانية واحدة فقط، هي حركة العدالة و المساواة، و تجاهلها لباقي الحركات و الفصائل. الأمر الذي فسره عدد من المحللين بأنه أمر متوقع في ظل عدم إلمام الوسيط القطري بالكامل بالملف السوداني و طبيعته المعقدة.

و إنما من المهم أيضاً الإشارة إلى أن الدبلوماسية القطرية لعبت بالفعل دوراً نشطاً في هذا الإطار، وحاولت تلافي أخطائها مع تقدم المفاوضات: فقد تكللت الجولة الأولى من المفاوضات بين الحكومة السودانية و حركة العدالة و المساواة بالنجاح، و ذلك بتوقيع اتفاق "بيان حسن النوايا" بين الطرفين المتنازعين. و لكن تعثرت الجولة الثانية من المفاوضات بسبب تمسك كل من الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بمواقفهما حول الإفراج عن الأسرى لدى الطرفين، حيث ترى الحكومة أن المسألة تتم بعد الدخول في المفاوضات بشأن ملفات قضية دارفور، إلا أن العدل والمساواة ترى أن الخطوة ضرورية لتأكيد حسن النوايا في التوصل إلى السلام. و حرصاً من قطر على نجاح الجولات المقبلة بالنجاح، قام الوسيط القطري علي بن عبد الله آل محمود بعدد من الجولات إلى السودان و ليبيا للتفاوض مع مسئولي الحكومة السودانية من ناحية، و مع ممثلي الحركات التحررية من ناحية أخرى، و هذه المرة لم تقتصر جولاته على ممثلي حركة العدالة و المساواة فقط، و إنما اتسعت لتشمل حركات أخرى، و هذه الأخيرة رحبت بالمشاركة في الجولة القادمة من المفاوضات في الدوحة.

أيضاً من المهم عرض دور مهم و مؤثر في مجريات أزمة دارفور منذ اندلاع الأزمة، و هو الدور الليبي. فمنذ بداية الأزمة، و نظراً للخلافات و الفتور السائد في العلاقات الليبية- السودانية منذ تولي نظام النميري الحكم في السودان، نلاحظ اتهامات متعاقبة من جانب المسئولين السودانيين الرسميين للنظام الليبي بدعم "حركات التمرد" في دارفور. الأمر الذي ربما لا يبتعد كثيراً عن الصحة: حيث تواردت معلومات حول تسليح ليبيا لبعض من هذه الحركات، و دعمها مادياً، بل و استضافة عدد من قياداتها، بهدف استغلال هذه الحركات كورقة ضغط على النظام السوداني لتحقيق بعض المكاسب و تصفية بعض الحسابات.

و من الجدير بالذكر أن الموقف الليبي بدأ في التحول نحو دفع الجهود المبذولة لحل الأزمة مؤخراً، حيث شاركت ليبيا بفاعلية في المسارين التفاوضيين: المسار الذي ترعاه قطر، و المسار المشترك مع مصر. فمن ناحية، أشاد الوسيط القطري بدور المسئولين الليبيين في دفع عملية السلام السودانية-السودانية قدماً من خلال مفاوضات الدوحة. كما شاركت أيضاً في المفاوضات على المسار المصري لذي يهدف إلى جمع و توحيد المواقف التفاوضية للفصائل الدارفورية المختلفة، و هو المسار الذي اشتركت فيه عدد من الدول الوسيطة مثل مصر و ليبيا و الولايات المتحدة.

أما عن أدوار الدول العربية- الإفريقية الأخرى، فجاءت مخيبة للآمال إلى حد بعيد، من حيث كونها مجرد ردود أفعال على تطورات قضية دارفور. فقد اكتفت دولة مؤثرة مثل تونس بالعمل داخل إطار جامعة الدول العربية. و جاء هذا العمل مقتصراً على الناحية الإنسانية و الإغاثية فحسب. فقد قرر الرئيس/ زين العابدين بن علي توجيه مساعدات إنسانية عاجلة إلى إقليم دارفور ، تعبيراً عن حرص تونس على تكاتف الجهود للتخفيف من معاناة أهالي دارفور وتلبية احتياجاتهم الإنسانية العاجلة. و التي تمثلت في تشمل ستة أطنان من المواد الغذائية وأربعة أطنان من الأدوية والخيام والأغطية والملابس .

من المهم الإشارة في هذا الصدد أيضاً إلى موقف النظام العربي الرسمي الممثل في جامعة الدول العربية. فقد كان موقف هذه الأخيرة –في تقدير الكثير من الباحثين- ضعيفاً و قليل التأثير إلى حد كبير. ففي بداية الأزمة، ربما يمكن تفسير ذلك الدور باعتبار مشكلة دارفور صراعاً داخلياً يجب أن تحله الحكومة السودانية بمفردها، حيث بدت قضية دارفور على أنها أزمة في اللعبة السياسية، جنباً إلى جنب مع أزمات الانتخابات والاستفتاء والانفصال بين الشمال والجنوب، أو كورقة ضغط سياسية بين الحكومة والمعارضة من جهة وبين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان من جهة أخرى.

و لكن مع خطاب البشير عام 2004، الذي دعا فيه الاتحاد الإفريقي إلى التدخل لحل الأزمة. كان من الملاحظ خفوت دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال، بدأ المفاوضات لحل الأزمة في دولة إفريقية هي تشاد في أبريل 2004. و جاء اهتمام الجامعة العربية بقضية دارفور متأخراً نسبياً، حيث رفض اجتماع وزراء الخارجية العرب إرسال قوات عربية إلى دارفور لحفظ السلام تحت مظلة الجامعة، و ركز فقط على إمكان مشاركة قوات الدول العربية الأفريقية فقط في مثل هذه القوات، ضمن قوة الحماية التي قرر الاتحاد الأفريقي إرسالها (المعروفة باسم "اليوناميد"). و هي القوات التي ظلت غير قادرة على أداء مهمتها في حفظ الأمن و السلم في الإقليم بشكل فعال، نظراً لنقص عددها و إمكانياتها.

و من الجدير بالذكر أن هذا الانسحاب من جانب الجامعة العربية من مسألة حفظ الأمن في دولة عربية مهمة مثل السودان، تاركةً الأمر للاتحاد الإفريقي، بحجة أن السودان يقع في أفريقيا وعضو فيه، أمر لم ترتح له الأطراف السودانية بشكل عام، حيث أنه يعكس نوعاً من عدم الاهتمام من جانب الجامعة العربية.

و استجابة للمبادرة القطرية، بدأت الجامعة العربية تستجيب للدبلوماسية القطرية النشيطة عندما أصدرت قراراً بتكليف قطر بالوساطة في مشكلة دارفور، والتي بدأت فعلياً في أكتوبر من العام 2008، بوصول لجنة تسيير المبادرة العربية إلى الخرطوم. وفي نهاية العام 2008، تم توحيد الجهود العربية والإفريقية في مبادرة واحدة سميت بالمبادرة العربية الإفريقية.

كذلك، ساهمت الظروف الدولية في ازدياد اهتمام الجامعة العربية بقضية دارفور كنوع من رد الفعل على قرار المحكمة الجنائية الدولية اعتقال الرئيس البشير و محاكمته بتهمة ارتكاب جرائم حرب في دارفور. حيث أصدر مجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر 2009 بياناً أعلنت فيه

عن تضامنها مع السودان ورفضها التام لأي محاولة تستهدف المساس بسيادته ووحدته وأمنه واستقراره ورموز سيادته الوطنية؛ في إشارة إلى الرئيس البشير. حيث أن معظم الدول العربية- بل و الرأي العام العربي- يرفض تقديم البشير لمحاكمة، لأن ذلك سيؤدي من ناحية- وفقاً لتحليلاتهم- إلى المساس باستقرار السودان، و من ناحية أخرى إلى المزيد من التصلب في مواقف أطراف أزمة دارفور.

و من المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن دور الجامعة العربية دوماً ما يظل محدوداً بالإرادات السياسية للدول الأعضاء فيه، و أزمة دارفور ليست استثناء. فمن الملاحظ أنه منذ بداية التحرك المصري لاحتواء الأزمة و إنهائها غياب واضح للتنسيق بين الجهود المصرية التي تسعى إلى توحيد أو تقريب مواقف الفصائل الدارفورية كخطوة أولى لدعم مفاوضات السلام من ناحية، و الجهود القطرية التي تسعى للوساطة بين الأطراف المتنازعة من حكومة سودانية و حركات التحرر من ناحية أخرى.و على الرغم من أن جهود الطرفين تبدو للوهلة الأولى متكاملة، إلا أن غياب التنسيق هذا يثير تساؤلات حول الدوافع السياسية الكامنة خلفه، الأمر الذي كان يمكن تلافيه، بل و زيادة فاعليته من خلال خلق آلية واضحة للتنسيق بين الدولتين عبر جامعة الدول العربية.

- منظمات المتجمع المدني العربية:

منذ بداية الأزمة الإنسانية في دارفور، كان الغياب شبه الكامل لدور منظمات المجتمع المدني العربية واضحاً. و كانت أعمال الإغاثة و غيرها من الأعمال الإنسانية في الإقليم المنكوب تقتصر فقط على منظمات المجتمع المدني الدولية، التي كانت تقوم بأعمال إغاثة ضخمة، و تتكلف ميزانيات تقدر بالمليارات من الدولارات شهرياً.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة السودانية قد لجأت إلى طرد هذه المنظمات الدولية خارج السودان، و منعها من ممارسة عملها الإغاثي في دارفور كرد فعل على أزمة تقديم البشير للمحاكمة الجنائية الدولية. حيث طردت الحكومة ثلاث عشرة منظمة دولية كانت تعمل في تقديم الدعم للسكان المحليين لإقليم دارفور في مجالات الغذاء والعلاج، والتأهيل النفسي والتربوي للمشردين وضحايا العنف، بحجة أن تلك المنظمات قد تجاوزت الدور المسموح لها. و في المقابل، عهدت الحكومة إلى الجمعيات الوطنية السودانية بالقيام بدور الجمعيات الدولية المطرودة. الأمر الذي يجعل وصول الدعم لسكان الإقليم شبه مستحيل، حيث أن الجمعيات الوطنية السودانية لا تملك الخبرة و لا الدعم المالي الكافي لتأدية هذه المهمة، فضلاً عن أن أغلب هذه الجمعيات مجرد أسماء أو هياكل وهمية مرتبطة بأشخاص. الأمر الذي أدرى إلى المزيد من تدهور الأوضاع في الإقليم.

كذلك نلاحظ وجود استياء عام لدى معظم المحللين السودانيين من هذا الإهمال أو اللامبالاة التي تتعامل بها أغلب منظمات المجتمع المدني العربية مع ملف دارفور، فبينما أقامت المنظمات الأهلية الدنيا ولم تقعدها، عندما حدث العدوان الإسرائيلي على غزة، فإنهم جميعا لم يمنحوا محنة دارفور سوى الصمت المطبق والتجاهل التام الذي يصل إلى حد التواطؤ. فضلاً عن أن

حقائق الوضع في دارفور تغيب عن المواطنين السودانيين أنفسهم، و ليس نشطاء المجتمع المدني العرب فقط، بسبب رغبة الحكومة في التعتيم على الوضع هناك من خلال رقابتها الصارمة على الصحف، و هو الأمر الذي تفاقم بعد طرد المنظمات الدولية من دارفور.

- **الخلاصة:**

من خلال استعراض ما سبق، يمكننا أن نرى بوضوح أن المواقف العربية من أزمة دارفور لم تكن على المستوى المطلوب من المشاركة و التفاعل. فمن ناحية، ظلت هذه المواقف، على جميع المستويات، سواءً على مستوى الدول أو مستوى النظام الإقليمي العربي، أو حتى على مستوى منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، غير قادرة- في أغلب الأحوال- على المبادرة بالفعل أو بالتحرك لحل أزمة دارفور، بل ظلت هذه التحركات –في مجملها- عبارة عن "ردود أفعال" لمتغيرات دولية أو إقليمية، ربما كان من أهمها إصدار قرار محكمة العدل الدولية باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور؛ و ذلك على الرغم من الوضع الإنساني الكارثي الذي ساد الإقليم، و كونه على مرمى حجر من معظم الدول العربية الكبرى.

بالإضافة لذلك، يمكننا أن نلاحظ أن محاولات الحل و الجهود التي تبذلها بعض الدول العربية من أجل دفع عجلة السلام السوداني- السوداني تفتقر في الكثير من الأحيان إلى التنسيق الكافي، كما تغيب عنها آلية واضحة للتعاون في إطار النظام العربي الرسمي. و في الوقت الذي تلعب فيه منظمات إقليمية أخرى، مثل الاتحاد الإفريقي دوراً مهماً و حيوياً في احتواء الأزمة، نلاحظ تراجع كبير في دول جامعة الدول العربية في ذلك الصدد.

كما من المهم الإشارة إلى أن أوضاع المجتمع المدني العربي لم تكن أفضل حالاً، فمع طرد النظام السوداني لمنظمات الإغاثة الدولية، تدهور الحال بشكل غير مسبوق في إقليم دارفور المنكوب، في ظل غياب شبه كامل لدور منظمات المجتمع المدني العربية، و عجز المنظمات المحلية السودانية عن سد الفراغ الذي تركته المنظمات الدولية.